الحلقة (١٣)

الذي يهمنا التعريف المنطقي، ولكن من باب العلم نذكر أقسام التعريف اللامنطقي يمكن أن نعرف اللامنطقي:

١- بالإشارة، فإذا سئلت ما الطاولة؟ أقول: هذه، هذا التعريف لامنطقي لكنه صور المعرف.

٢- التعريف السَّلَبي (من السلوب)كأن تقول ما الخير؟ أقول: ما ليس بشر، ما العلم؟ أقول: ما ليس بجهل، تعريف الشيء بالضد (السلب يكون فيه النفي) فأنفي هذا الضد كي أوقع نقيضه، وبأضدادها تتميز الأشياء.

٣- تعريف الشيء بنفسه، كأن يسأل عن الماء؟ ج: الماء هو الماء.

٤- التعريف بالمعنى المجازي (الرمزي) كأن أريد أن أعرف الأسد، ما الأسد؟ هو ملك الغابة، وهذا ليس بتعريف حقيقي، فلم يتوّجه أحدا ملكا ولم يوضع على رأسه تاج الملك، وليس له من الملك شيء، ولكن هو تعبير مجازي اصطلح عليه الناس وأصبح رمزا للأسد أنه ملك الغابة أو ملك الغابة رمز للأسد.

٥- التعريف بالتضايف: هو أن يضاف شيء إلى شيئا آخر، كأن تعرّف الفوق: هو ما له تحت، أو القبل هو ما له بعد.

التعريف المنطقي: اختلف في تقسيمه، بعضهم يقسمه إلى حد حقيقي وحد رسمي، وبعضهم يقسمه إلى ستة أو سبعة أقسام، نتوسط ونقسمه إلى ثلاثة أقسام على القول المشهور:

١- الحد الحقيقي: هو ما كان التعريف فيه بالذاتيات، الذاتيات عند المناطقة: الجنس، الفصل، النوع على الراجح.

الحد الحقيقي ينقسم إلى قسمين:

(أ) حد حقيقي تام: هو ما تركب من الجنس والفصل القريبين.

مثال/ الإنسان حيوان ناطق، الإنسان أقرب جنس له الحيوان، وأقرب فصل له ناطق، وسمي حداً تاماً لأنه يجمع ذاتيات المعرّف ويمنع من دخول غيرها فيها، هذا الحد الحقيقي هو أكمل أنواع التعريف، وهو الذي يسعى إليه المناطقة، قد يعجزون عنه لكنهم يسعون إليه.

(ب) حد حقيقي ناقص: هو ما تركب من الجنس البعيد مع الفصل، أو الجنس المتوسط مع الفصل، أو الفصل القريب وحده، أمثلة:

لو عرفنا الإنسان بأنه جوهر ناطق، الجوهر أبعد جنس هذا تعريف بالجنس البعيد والفصل، الجنس: الجوهر، والفصل: الناطق.

لو عرفنا الإنسان بأنه جسم ناطق، أو نامي ناطق، نامي فوقه جسم وفوقه جوهر، وتحته جنس وهو حيوان، الجسم أو النامي (جنس متوسط) هذا تعريف بالجنس المتوسط مع الفصل.

لو قلنا الإنسان هو الناطق فقط هذا تعريف بالفصل وحده.

لماذا سمي بالحد الناقص؟ لنقص بعض الذاتيات منه، إما أن ينقص الجنس القريب أو ينقص الجنس كله.

٢- الحد الرسمي: هو ما كان التعريف فيه بالعرضيات، أو ما كان المميز فيه عرضا، وينقسم إلى قسمين:

(أ) حد رسمي تام: هو ما تركب من الجنس القريب والخاصة (العرض الخاص).

مثاله نعرف الإنسان حيوان ضاحك، الحيوان جنس قريب، وضاحك عرض خاص.

(ب) حد رسمي ناقص: هو ما تركب من الجنس البعيد والخاصة، أو المتوسط والخاصة، أو ما كان بالخاصة فقط.

مثاله تعريف الإنسان بأنه النامي الضاحك، النامي جنس متوسط والضاحك عرض.

تعريف الإنسان بأنه الجوهر الضاحك، الجوهر جنس بعيد والضاحك عرض.

تعريف الإنسان بأنه الضاحك، فيكون تعريفاً بالخاصة فقط.

٣- الحد اللفظي: هو تبديل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه، مثاله: تعريف الغضنفر فتقول الغضنفر هو الأسد، أو النهى هو العقل.

هناك طائفة أضافوا قسمين آخرين:

٤- التعريف بالقسمة: تعريف الشيء بذكر أجزائه المكونة له.

مثاله إذا قيل ما الإيمان؟ الجواب أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، ما الإسلام؟ هو أن تشهد أن لا إله إلا الله وتقيم الصلاة، إلى آخره فأنا عرّفت الإسلام بذكر أركانه.

٥- التعريف بالمثال: أن تعرف الشيء بذكر بعض مفرداته.

مثاله تعريف الفاعل: مثل زيدٌ في قولنا قام زيد، تعريف المفعول به: مثل قولنا ضرب محمدٌ سعيدَ.

يقول الأخضري في سلمه الذي هو أفضل التنظيمات في المنطق يقول:

مـعرّفٌ على ثلاثـة قسـم   حد ورسمي ولفظي علم
فالحد بالجنس وفصل وقعا   والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بالفصل أو معَ   جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط   أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظـي لديـهم شـُهِرا   تبديل لفظ برديف أشهرا

شروط صحة التعريفات:

ذكر العلماء للتعريفات شروط كثيرة، أهمها ثمانية شروط مما يمكن أن يتفق عليه أنها من الشروط التي ينبغي الالتزام بها، وهذه الشروط مهمة جداً لأنها تفيدنا في كل تعريف، فإذا طبقت هذه الشروط في التعريف وسلم من فقدها فيكون التعريف حينئذ صحيحا، وإذا اختل أحد الشروط فيصبح التعريف ليس بصحيح ويعاب مثله.

١- أن يكون التعريف مضطردا منعكسا، أي جامعاً مانعا، ومعنى كونه جامعاً أي يتناول جميع أفراد المعرَّف بحيث لا يخرج منها شيء، ومانعاً أي لا يدخل تحت المعرَّف شيء من أفراد غيره، المراد بهذا الشرط أن تكون أفراد التعريف مساوية لأفراد المعرَّف.

مثال/ الإنسان حيوان ناطق، فلا يدخل في هذا التعريف غير الإنسان ولا يخرج منه أي إنسان، أما لو قيل في تعريف الحيوان بأنه ناطق فهذا التعريف غير صحيح، لماذا ؟ لأنه غير جامع، لأنه أخص من المعرَّف، فلم يشمل التعريف ما ليس بناطق من الحيوان، والواجب دخولها في التعريف.

ولو قيل في تعريف الإنسان بأنه حيوان حسّاس لكان هذا التعريف غير مانع، فإنه يدخل في التعريف كل حيوان حسّاس، مثل الطيور هي حيوانات تحس ولكنها ليست من أفراد المعرف وهو الإنسان، هذا التعريف ما منع من دخول أفراد آخرين.

٢- أن يكون التعريف بلفظ أظهر وأوضح من المعرف، مثاله: تعريف البتَّار بأنه السيف، تعرف الهزبر بأنه الأسد، فلا يصح أن يعرف الشيء بلفظ أضعف أو مساوٍ له كأن نعرف السيف بأنه الصارم فهذا أضعف، لأننا عرفنا شيء مشهور بغير مشهور، ولا يعرّف المهند بأنه بتار، لأن المهند اسم من أسماء السيف ويخفى عن مجموعة من الناس، وكذلك البتار، لكن لو عرفت المهند بأنه السيف كان تعريفا صحيحا.

٣- أن لا يكون في ألفاظ التعريف لفظٌ مجازي دون قرينة تعين المراد به.

مثال/ لو عرفنا العالِم بأنه بحر يفهم الدقائق ويعلّم الناس الأحكام، هذا التعريف صحيح لأن المعنى المراد عينته القرينة، هنا العالِم البحر لفظة مجازية تطلق على العالم لأنه لا ساحل له، لكن جاءت لفظة يفهم الدقائق ويعلم الناس الأحكام لتكون قرينة لتبين لنا ما مقصودنا بالبحر، لو قلنا هو بحر يلاطف الناس لكان تعريف غير صحيح لعدم وجود القرينة، وكذلك لفظة البحر بدون قرينة تشمل العالم والكريم والحليم، ولو قلنا العالم هو البحر لما كان تعريفا صحيحا لأنها لفظة مجازية لم تأتي قرينة توضح المراد منه.

٤- أن لا يكون في ألفاظ التعريف لفظ مشترك دون وجود قرينة تعين المراد به.

مثال/ لو عرفنا الشمس بأنها عينٌ لكان تعريف غير صحيح، لأن العين لفظة مشتركة، لكن لو قلنا عينٌ تضيء آفاق الكون فهذا تعريف صحيح لوجود القرينة.

٥- أن لا يكون في التعريف دور، والدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه.
مثاله نعرف العلم بأنه صفة ينكشف بها المعلوم، هذا تعريف غير صحيح، لأننا لو أردنا فهم العلم تعين علينا فهم المعلوم الذي في التعريف، فتوقف معنى العلم على معنى المعلوم، والمعلوم على معنى العلم.
٦- أن لا يكون التعريف مشتمل على ذكر حكم الشيء المعرف، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يتصور المعرف إلا بالتعريف، فلو حكمت عليه قبل تصوره لكان حكماً على مجهول.
مثاله التعريف المشهور للواجب: ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه، فإنه تعريف ببيان حكمه، ولم يبين ماهيته وحقيقته، وبيان الحكم يكون بعد معرفة الماهية والحقيقة، وعلى هذا فالذي يترجح أن يقال مثلا في معنى الواجب: ما طلب الشرع فعله طلب جازما.
٧- أن لا يكون التعريف مشتمل على لفظة "أو" التي هي للشك أو الإبهام، لأن المراد من التعريف التوضيح، والشك أو الإبهام يزيد المجهول جهالة ولا يوضحه.
تعريف الحصان بأنه حيوان ناهق أو صاهل على سبيل الشك، فهذا شك فلا يصلح تعريفا.
٨- أن لا يكون التعريف بالسِلب، مثاله تعريف الخير بما ليس بشر، والعلم بما ليس بجهل، فإن هذا التعريف لا يصح ويقدح في التعريف.
بقي أن أذكر ما قاله الأخضري في هذا الأمر وهو ذكره للشروط وهو قال:

وشرط كلٍ أن يرى مضطردا   منعكساً وظاهرا لا أبعدا
ولا مساوياً ولا تجوزا   بلا قرينة بها تحرزا
ولا بما يدرى بمحدودٍ ولا   مشتركٍ من القرينة خلا
وعندهم من جملة المردود   أن تذكر الأحكام في الحدود
ولا يجوز في الحدود ذكر "أو"   وجائز في الرسم فادري ما رووا